

175.

[illegible][illegible]

القرار في المصنفين اللذين قدم هذا ٢٠٠٦/٣/٦ تاريخه

[illegible]

:-

[illegible]

عبد الله بن الحسين بن أبي طالب

تمت في ليلة ١٢ من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ في دار الخزانة العامة بمكة المكرمة

المحكمة وأصدر
الخزائن المالية التمييز المحكمة من الصادر

وَبَارِئُ

॥ अथ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

• 20/2.0.2

: متجیلا لقا

متن: بجز : هیچگاه

١٨١٩

الذي أورده في قرارها على الصفحة ٨ جاء ليؤكد وجهة نظرها في إدانة المميز بل وزياده على ذلك أخذ قرار الأكثرية بإيجاد المبررات للمشتكيه ووضع التساؤل والإجابة مشيراً أن كانت محكمة الجنايات تحكم بقناعتها فإن رقابة محكمكم على هذه القناعة والتي يجب أن تكون مستمدة من ملف القضية مستقر عليها قانوناً وقها واجتهاداً .

٣. أخطأت الأكثرية في تطبيق القانون على وقائع هذه القضية فإن مجمل الأحداث تبين الرضا من قبل المشتكيه ولا يوجد هناك عرض بالعنف .

٤. خالفت الأكثرية القواعد الفقهية من حيث أن الشك يفسر لمصلحة المتهم لا ضده وإن تيرئة ألف مجرم خير من إدانة بريء٤ .

٥. جاء قرار الأكثرية متناقضاً وغير معلل تعليلاً سليماً مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب وفساد الاستدلال .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٧ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه يطلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

القة

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم إلى محكمة الجنايات الكبرى بالتهم التالية :-

١. جنابة الشروع بالاختصاب طبقاً للمادتين ١/٢٩٢ و ٧٠) عقوبات .
٢. جنابة هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦) عقوبات .
٣. جنحة الإيذاء طبقاً للمادة ٣٣٤) عقوبات .
٤. جنحة حيز الحرية طبقاً للمادة ٣٤٦) عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى في الدعوى واستمعت إلى أدلتها وبياناتها وتوصلت بالأكثرية إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

[إن المشتكيه روز تعرف المتهم ، من السابق لكون صمه شقيقتها وإن المشتكيه . تعمل في مكتب اتصالات بجبل اللويده / صمان .

وفي ظهر يوم ٢٣/١٠/٢٠٠٤ وبينما كانت في عملها حضر إليها المتهم وذكر لها أنه يريد لها بموضوع وعندما طلبت منه أن يذكر لها ماذا يريد رد عليها أن ذلك لا ينفع في المحل .

وغادر المحل إلا أنه عاد إليها مره ثانيه قبل موعد أذان الإفطار لكون الوقت كان شهر رمضان .

وبهذه الأثناء حضرت صديقه المشتكيه الشاهده التي كانت مدعوه للإفطار من قبل المشتكيه ، وعندما شاهدت المتهم في المحل سألت المشتكيه عما يريده ففكرت لها أنه طلب منها أن يتحدث معها بموضوع خارج المحل .

وغادر المتهم المحل وأغلقت المشتكيه المحل وذهبت هي وصديقتها الهام إلى منزلهم القريب سيراً على الأقدام وأثناء مسيرهما شاهدتا المتهم يقف بسيارته في بداية نزول الشارع المؤدي لمنزل المشتكيه وعند مرورهما من جانب السيارة نادى المتهم على المشتكيه وأومها أنه يريد أن يذهب لمنزلهم ليفطر عندهم وطلب أن يحكي معها كلمتين وأن يوصلها للمنزل فركبت بالكرسي الخلفي ثم صعدت خلفها صديقتها وقيل أن يغلق باب السيارة طلب منها المتهم النزول من السيارة لكونه يريد أن يتحدث مع المشتكيه على انفراد فاستجابت لطلبه وبقيت المشتكيه تجلس بالكرسي الخلفي للسياره ثم قادت المتهم السياره بسرعه وغادر المكان واستمر بقيادة السيارة إلى أن وصل إلى منطقه حرجيه خاليه من الناس على طريق المطار / مرج الحمام ودخل منطقه وأوقف السياره ورجع إلى الكرسي الخلفي وأمسك بشعر المشتكيه وقام بضربها وتهديد لها بالقتل إن صرخت وضرب رأسها بزجاج باب السياره وطلب منها أن تشلح ملابسها إلا أنها رفضت فقام بانزال ملابسها السفليه وتمكن من تسحيل بنطلون المشتكيه وكسونها للأسفل رضمًا عنها ويطحها على كرسي السياره الخلفي بحيث كان ظهرها مستنداً على باب السياره وحاول إدخال قضيبه في فرجها إلا أنه لم يتمكن من بلوغ النتيجة لأسباب لا دخل

مجلسه و اجتماعات (۱/۲۸) در سال ۱۳۹۰ و همچنین در تاریخ ۱۴ خرداد ماه ۱۳۹۱

• יתקיים (1/26) אולם

مستوفى وليه الماتيم عن جنحتي الاثنا وحجز الحرية وتجريمه بخاتبة هتافه العرض طوقا
ويناير ٢٠٠٦/٣/٢٨ صدرت قرارها رقم ١٥٩/٢٠٠٥/٢٠٠٥ والمتمم اعلان عدم

۱۴۱۲. سفالین استخ

عقوبة من الشد هي عقوبات (١/٢٩٦) المادة للمادة طين العرض هذه عقوبة ان عقوبة ان
معناه الذي يعنى الاصل العقوبات (٧٠ و ١/٢٩٨) المادتين للمادتين طباقا لغيره بالاعتماد على الشرع

عليه السلام قالوا بني علي
أدناه (أنه) يتصل والتي والقبيل
المعصية وهو انطباع أكثر من
القبيل الذي قيل ذلك أن
القبيل الذي قيل ذلك أن
القبيل الذي قيل ذلك أن

• יחידות (1/268)

[illegible]

المؤمنين على المؤمنين والمؤمنات على المؤمنات والآل والأئمة

وبعد أخذت أهلها بما قد أخبرت أهلها بما قد أخبرتها صدقيتها وكانت عادتها أن تتردى ملابسها ثم أعادها إلى منزلها وبعد أن أفرغ شغورها الجنسيه طلب منها أن تتردى ملابسها ثم أعادها إلى منزلها

[illegible]

المجرم عبد الإله رجا عبد المشاعله بالأشغال المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وبفس الوقت الزامه بصفته مدعى عليه بالحق الشخصي بأن يدفع للمشتكيه المدعيه بالحق الشخصي مبلغ خمسة آلاف وعشرين ديناراً .

لم يرتضِ المتهم بالقرار المذكور وطعن فيه تمييزاً للأسباب التي أوردها في لائحة تمييز كما قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه مؤرخه في ٢٠٠٦/٤/١٧ طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأيد القرار المميز .

ورداً على أسسباب التمييز :-

وعن الأسسباب الأول والثاني والرابـع ، التي تدور جميعها حول النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى بعد وزنها وتقديرها للبيانات .

فإن هذه الأسباب تشكل طعناً في صلاحية محكمة الجنايات الكبرى كمحكمة موضوع بالقناعه من البيئه وترجيحها على مقتضى المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية .

وبالرغم من أن الطاعن لم يورد ما يشكك في صحة البيئه المقدمه وإن التناقضات التي أشار إليها في هذه الأسباب في أقوال المشتكيه لم تكن في الأمور الجوهرية إذ أن التناقضات الجوهرية هي التناقضات التي من شأنها النيل من صدق شهادة الشاهد بحيث تصل بنا إلى القول بعدم حصول الفعل ابتداءً وبالرغم من ذلك نجد من استعراض البيئه أن محكمة الجنايات قد اعتمدت بالنتيجة التي توصلت إليها استناداً لبيانات لها أصلها الثابت في الدعوى والمتمثلة في شهادة المجني عليها المأخوذه بعد القسم القانوني والتي تأيدت بشهادة الشاهده وبشهادة والدة المجني عليها وزوج شقيقها الشاهد عم المتهم والذين أعلمتهما عما حصل معها لحظة وقوع الحادثة وشهادة الدكتور بما جاء بتقرير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية وأقوال المتهم التحقيقيه / تحقيق مدعي عام الجنايات الكبرى (والذي يعترف فيها بحضوره إلى مكان عمل المشتكيه وكانت عندها صديققتها وأنه قام في ذلك اليوم بوضع قضيبه بمؤخرة المجني عليها واستمنى خارج مؤخرتها) والتي أثبتت أن المميز قام بضرب المجني عليها وتمكنه من إنزال بنطلون وكلسون المشتكيه بعد أن قام بشلح ملابسه وقام بمحاولة إدخال قضيبه المنتصب في فرج المجني عليها

لاغتصباها إلا أنه ولأسباب خارجة عن إرادته وهي مقاومة المجني عليها لم يتمكن من ذلك ولكنه رغم المقاومة تمكن من إدخال جزء من قضيبه في مؤخرتها محدثاً نتيجة ذلك تمرقاً في شرجها مما يجعل من البيه التي قنعت بها المحكمة بينه قانونيه بحدود المادتين ١٥٧ و ١٤٧ من قانون العقوبات وعليه يتوجب رد هذه الأسباب .

وعن السببين الثالث والخامس ، ومفادهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى في تطبيق القانون على وقائع الدعوى وأن قرارها غير معلل .

وفي ذلك نجد أن ما قام به المميز من أفعال سبق الإشارة إليها في الواقعة الجرمية التي قنعت بها محكمة الموضوع واستخلصتها من البيه المقدمه إنما تشكل بالتطبيق القانوني جرم الشروع بالاعتصاب خلافاً للمادتين (١/٢٩٢ و ٧٠) من قانون العقوبات ذلك أن نية المميز اتجهت إلى اغتصاب المشتكيه وذلك بمحاولة ممارسة الجنس مع المشتكيه من الأمام بعد أن قام بتشليحها ملابسها إلا أنه لم يتمكن من ذلك بسبب مقاومتها وقيامه رغم مقاومتها له بإدخال جزء من قضيبه داخل مؤخرة المشتكيه محدثاً نتيجة ذلك تمرقاً في شرجها وأن هذه الأفعال قد صدرت عنه بقصد موقعة المجني عليها دون رضاها وإنها وإن كانت تشكل جناية الشروع بالاعتصاب وكما أسلفنا إلا أنها تشكل جناية هناك العرض طبقاً للمعنى الوارد بالمادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات ذلك أن فعل المميز استحال إلى موطن العفه من جسم المجني عليها وعليه يكون الحكم في محله من حيث التطبيقات القانونية إذ قضى بتجريم المميز بالوصف الأشد عملاً بأحكام المادة (٥٧) من قانون العقوبات وهي جناية هناك العرض وأن القرار المميز معلاً تعليلاً سليماً وبالتالي يكون ما جاء بهذين السببين غير وارد فتقرر ردهما .

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٩/٦/٢٠٢٠م

القاضي المترئس



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقيق/ أخ

